بناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد

خادم الحرمين يصدر أمراً ملكياً بدعم أجور السعوديين في المنشآت المستحقة عبر نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند»


خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

عواصم ـ وكالات: صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، باستثناء السعوديين العاملين في المنشآت المستحقة الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية من أحكام المواد «الثامنة» و«العاشرة» و«الرابعة عشرة» من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، والمادتين «الخامسة والأربعين» و«السادسة والأربعين» من نظام التأمينات الاجتماعية، لتقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف التعويض المستحق للعاملين في تلك المنشآت بموجب فرع التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند»، لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وتضمن الأمر الملكي، بحسب وكالة الانباء السعودية «واس»، تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء: المالية، والاقتصاد والتخطيط، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومحافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى الوزير المعني بالقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة المستحقة عند الاقتضاء.

وبموجب الأمر الملكي، تتولى اللجنة الوزارية تحديد القطاعات والمنشآت المستحقة للدعم، ووضع الضوابط ومعايير الاستحقاق وآليات وأولويات صرف التعويض، بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، وتحقيق مستهدفات الأمر الملكي في المحافظة على وظائف المواطنين وتعزيز استقرارهم الوظيفي.

وذكرت «واس» أن الأمر الملكي يأتي في إطار اهتمام القيادة بالمحافظة على فرص العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي للمواطنين ودعم متانة الاقتصاد الوطني، وتجسيدا لنهج المملكة الراسخ في وضع المواطن واستقراره الوظيفي في مقدمة أولوياتها، وامتدادا لما توليه من رعاية واهتمام بأبناء الوطن في مختلف الظروف والمتغيرات، وحرصها على تسخير الإمكانات والجهود الحكومية لتعزيز استقرارهم ورفاهيتهم، ومواصلة دعم مكتسباتهم التنموية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم.


صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي

1,392 تريليون ريال النفقات العامة للمملكة و1,201 تريليون ريال الإيرادات

برئاسة ولي العهد السعودي.. مجلس الوزراء يقرّ الميزانية العامة للعام المالي 2027

محمد بن سلمان: اقتصادنا أثبت متانته خلال العام 2026 مستنداً إلى أسس راسخة وسياسات مالية مرنة

نهج استباقي في التخطيط واستثمارات نوعية أسهمت في تعزيز جاهزية البنية التحتية والمنظومة اللوجستية


صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي


صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

نعظم أثر الرؤية في حياة الإنسان ونحوّل مكتسباتها إلى قوة مستدامة لاقتصادنا وفرص متجددة لأجيالنا

المملكة ماضية بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين في العمل على توسيع فرص أبنائنا وبناتنا والمحافظة على استقرار الوطن وأمنه وسيادته

واس: ترأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء السعودي لإقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم 2027.

واستعرض مجلس الوزراء السعودي بنود الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1448/ 1449هـ (2027م)، وأصدر قراره بشأنها متضمنا ما يلي:

تعتمد النفقات العامة للدولة بمبلغ 1,392 تريليون ريال.

ـ تقدر الإيرادات العامة للدولة بمبلغ 1,201 تريليون ريال.

ـ يقدر العجز بمبلغ 190,560 مليار ريال.

وقد وجه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء والمسؤولين كلا فيما يخصه بالالتزام الفاعل بتنفيذ ما تضمنته من برامج ومشاريع تنموية واجتماعية، وتسخير كل الموارد والإمكانات الوطنية لما يحقق رفعة الوطن ومصلحة المواطن. وأوضح أن الاقتصاد السعودي أثبت متانته خلال العام 2026، مستندا إلى أسس راسخة، وسياسات مالية مرنة، ونهج استباقي في التخطيط طويل المدى، واستثمارات نوعية أسهمت في تعزيز جاهزية البنية التحتية والمنظومة اللوجستية، مما مكن من مواصلة التنمية، والتعامل مع مختلف الأزمات والتحديات.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بمناسبة إقرار الميزانية العامة للعام المالي 1448/ 1449هـ (2027م)، أن ميزانية العام المالي 2027 تجسد التزام الحكومة بأن تكون رفعة الوطن ومصلحة المواطن في صدارة أولوياتها، والمحافظة على مكتسبات التنمية لهذا الجيل والأجيال القادمة، مشيرا إلى أن ما تحقق من إنجازات كان ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبجهود أبناء وبنات المملكة.

وأوضح أن العمل في المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030 يستند إلى ما تحقق من إصلاحات ومنجزات خلال المرحلتين السابقتين، قائلا: «نعظم أثر الرؤية في حياة الإنسان، ونحول مكتسباتها إلى قوة مستدامة لاقتصادنا وفرص متجددة للأجيال القادمة»، مؤكدا مواصلة توسيع فرص التنمية، والاستثمار في قدرات أبناء وبنات المملكة، وبناء اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية، يمتد أثره إلى ما بعد العام 2030.

وأكد أن ميزانية 2027 تأتي ضمن تخطيط مالي طويل المدى يوازن بين دعم النمو المستدام وتنفيذ الأولويات التنموية وتعزيز استدامة المالية العامة، مع المحافظة على مرونة توجيه الموارد واستمرار تمويل البرامج والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، مشيرا إلى أن تعزيز فاعلية منظومة الدعم والحماية الاجتماعية وتوجيه إنفاقها إلى الفئات الأكثر حاجة، والارتقاء بمستوى المعيشة وجودة الحياة، تمثل أولوية محورية ضمن سياسة المملكة المالية والاقتصادية، مع استمرار الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين والزائرين، وتطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية، بما يعزز الترابط بين مناطق المملكة وجاذبيتها الاستثمارية، ويزيد كفاءة حركة السلع وقدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات في سلاسل الإمداد العالمية.

وشدد على أهمية جهود زيادة كفاءة الإنفاق وقياس نتائجها، وربط تخصيص الموارد بالإستراتيجيات الوطنية، وتعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية، مؤكدا مسؤولية الجهات الحكومية عن جودة المتابعة والتنفيذ والشفافية وتحقيق النتائج المستهدفة للمشاريع، بما يدعم التنمية على المدين المتوسط والطويل، وأن الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الداعمة للنشاط الاقتصادي أسهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز التنافسية، لافتا إلى أن تقديرات العام 2026 تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بنسبة (2,5٪)، وهو ما يعكس التقدم في خطط التنويع الاقتصادي.

وأشار إلى أن نمو القطاع المالي، في ظل أطر تنظيمية قوية، يدعم تمويل الاقتصاد وتوسع القطاع الخاص، وأن المحافظة على قوة المركز المالي للمملكة تدعم الوصول إلى الأسواق المالية وتنويع مصادر التمويل، مع إدارة الدين العام عند مستويات مستدامة والمحافظة على احتياطيات حكومية معتبرة، بما يمكن من التعامل مع المتغيرات ومواصلة التنمية، مشيدا بدور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي، مع استمرار الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز استقرار البيئة الاستثمارية وجاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين، بما يوسع الفرص الاستثمارية ويزيد مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ويدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية المحتوى المحلي والصادرات غير النفطية وتوليد فرص العمل والأعمال. وأكد أن صندوق الاستثمارات العامة يواصل تنمية القطاعات الإستراتيجية والواعدة التي تتسق مع أولويات التنمية وتنويع الاقتصاد، وذلك من خلال توطيد الشراكة مع القطاع الخاص ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر استثمارات تسهم في توطين المعرفة وتطوير الكوادر الوطنية وتعزيز حضور المحتوى المحلي في أعمال الصندوق، وتوسيع فرص الاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية.

وتكاملا مع هذا الدور، أوضح أن صندوق التنمية الوطني، من خلال الصناديق والبنوك التنموية التابعة له، يواصل رفع كفاءة التمويل وتوجيهه إلى الأولويات الوطنية، وزيادة فرص التمويل للقطاعات والمشاريع التنموية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، بما يدعم دور الميزانية ويعظم الأثر التنموي للموارد المتاحة.

وعلى المستوى الدولي، شدد على أن المملكة أثبتت قدرتها ومكانتها موردا عالميا مستداما وموثوقا في تأمين إمدادات الطاقة العالمية، مدعومة باستثماراتها الإستراتيجية في تطوير البنية التحتية لقطاعي الطاقة والخدمات اللوجستية، بما يضمن تدفق الصادرات النفطية وغير النفطية، وذلك بالاستفادة من خط أنابيب شرق ـ غرب والموانئ المتاحة على الساحل الغربي، مؤكدا مواصلة التعاون مع الدول المنتجة، وتوسيع الشراكات الاقتصادية والإسهام في الجهود الداعمة للتنمية والاستقرار إقليميا وعالميا، انطلاقا من مكانة المملكة ومسؤوليتها الدولية.

وبين سمو ولي العهد السعودي أن التطورات الجيوسياسية الراهنة أظهرت متانة الاقتصاد السعودي وقدرته العالية على التكيف مع المتغيرات بفضل السياسات المالية المرنة، والتنسيق الفعال بين الجهات المختلفة. وأشار إلى أن المملكة تراقب كل التطورات الإقليمية والعالمية بما في ذلك حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، مشددا على أن أمن الوطن واستقراره أساس المحافظة على مكتسباته التنموية، ومواصلة تطوير القدرات العسكرية والدفاعية، معربا عن اعتزازه بضباط وأفراد القوات المسلحة والقطاعات الأمنية والمرابطين على حدود الوطن، وما يبذلونه من جهود وتضحيات في الدفاع عن المملكة ومقدراتها.

وفي ختام تصريحه، أكد أن المملكة ماضية، بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، في العمل على توسيع فرص أبنائنا وبناتنا، والمحافظة على استقرار الوطن وأمنه وسيادته التي لا نقبل المساس بها، والدفاع عن مقدراته بكل قوة وحزم، ومواصلة النمو والتنمية الشاملة على كل الأصعدة، مرسخين دور المملكة الفاعل في الاقتصاد العالمي، وفي إرساء دعائم السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بحكمة وموضوعية.